المملكة العربية السعودية والتوازن الدولي
الإسلام .. الطاقة .. السلام

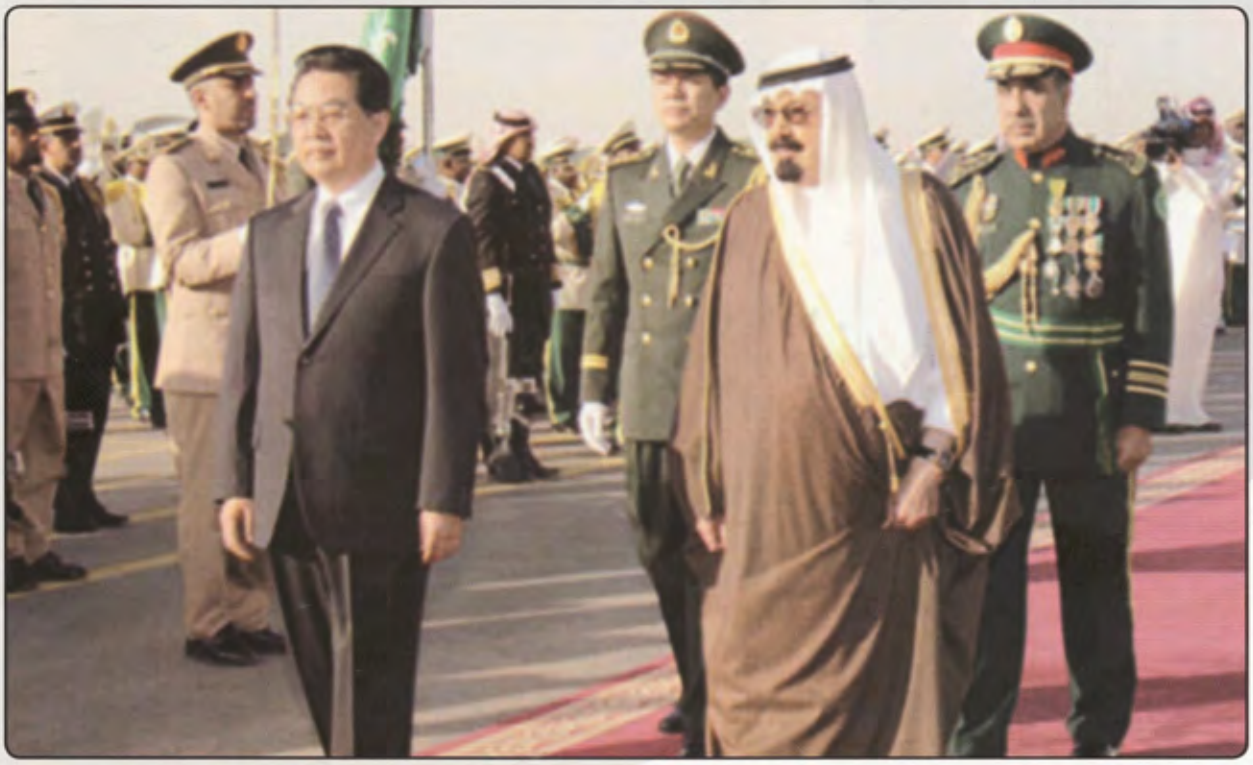

بقلم: معالي د. نزار عبيد مدني
وزير الدولة للشؤون الخارجية

تعد الصلة المباشرة بين المملكة العربية السعودية والدين الإسلامي الحنيف من البديهيات والمسلمات كما أسلفنا. فالمملكة تحتضن الحرمين الشريفين في مكة المكرمة قبلة المسلمين ومهبط الوحي، وفي المدينة المنورة دار الهجرة النبوية وعاصمة الدولة الإسلامية الأولى، ومن الطبيعي إذاً أن يكون الدين الإسلامي الحنيف أساس تكوين المجتمع العربي السعودي وعنوان هويته وانتمائه ومنبع ثقافته وفكره وعاداته، وأن تكون الشريعة الإسلامية حاكمة على النظام الأساسي للمملكة وعلى كل أنظمتها وتشريعاتها وقضائها.

وكذلك الحال بالنسبة إلى العلاقة الوثيقة بين المملكة العربية السعودية والطاقة. فالمملكة العربية السعودية تعد أهم وأكبر دولة بترولية في العالم من حيث الاحتياطي من البترول والإنتاج والصادرات والطاقة التكريرية. فهي تمتلك ١٩٪ من الاحتياطي العالمي، و١٢٪ من الإنتاج العالمي، وأكثر من

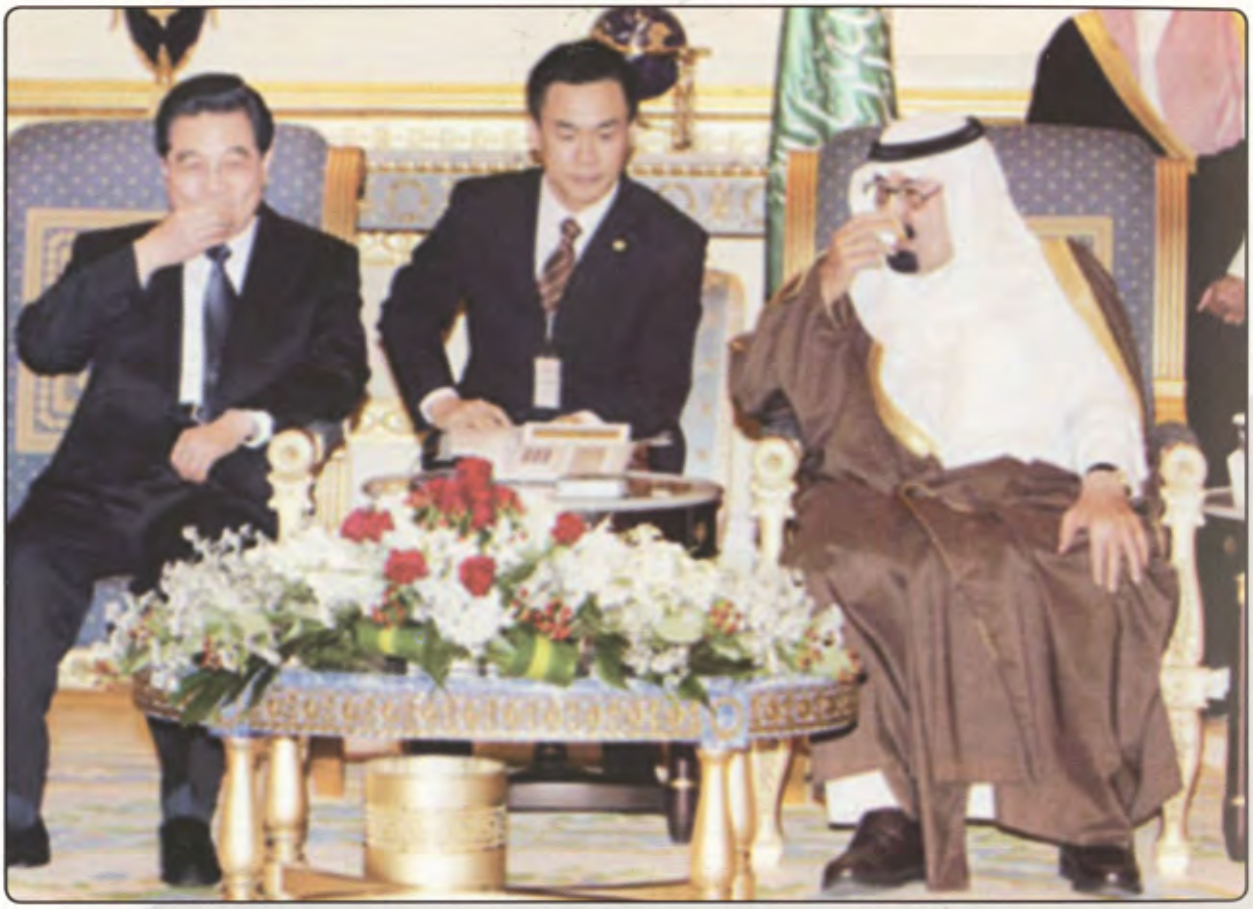

٢٠٪ من مبيعات البترول في السوق العالمية. كما تمتلك طاقة تكريرية تصل إلى أكثر من ثلاثة ملايين برميل يومياً.

وبوسع المملكة مواصلة الإنتاج بمعدل (٩,٥) ملايين برميل يومياً (قياساً على الاحتياطات الثابتة فقط) لما يقرب من ثمانين عاماً. ولقد أنجزت المملكة العربية السعودية تنفيذ خطة زيادة الطاقة الإنتاجية لتبلغ (١٢,٥) مليون برميل يومياً. ويعكس قرار الاستثمار لزيادة الطاقة الإنتاجية إلى هذا المستوى رغبة المملكة في المحافظة على طاقة إنتاجية فائضة، لا تقل عن (١,٥) مليون برميل في اليوم.

- الطاقة و محددات السياسة السعودية

ولكن هل هناك علاقة أو صلة بين الإسلام والطاقة بمعزل عن المصادفات الجغرافية؟ وما الرابط الذي يجمع بين أي منهما وبين السلام العالمي أو التوازن الدولي؟.

أستأذنكم في اقتراح إجابة سهلة ومبسطة، لكنها فعلية وواقعية، على هذه التساؤلات المبررة بالقول: إن القيم الإسلامية العليا باعتبارها المحدد الأساسي لسياسة المملكة العربية السعودية كان لها الأثر المباشر والواضح في تحديد كيفية توظيف المملكة لثروتها النفطية، وهو ما أدى بدوره إلى اقتران كل من السياسة الخارجية والسياسة النفطية للمملكة بالسعي الحثيث في خدمة الإسلام والرفاه والتوازن محلياً وإقليمياً وعالمياً.

إن المال أو الثروة بيد أي منا يشكل كما هو معلوم سلاحاً ذا حدين، فقد يكون نعمة إذا أحسن المرء توظيفه بما يحقق مصالحه ومصالح الآخرين، وقد يكون نقمة تضر صاحبها كما تضر المتعاملين معه. ومن هنا تشدد القيم الإسلامية على أهمية التوظيف السليم للمال بعيداً عن الاستئثار والتجميد والاكتناز والاحتكار والإسراف والتبذير والإفساد في الأرض، وعلى المسؤولية الفردية لصاحب المال الذي سيسأل يوم الميعاد عن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه.

وفي آيات القرآن الكريم أبلغ توصيف لما قد يصيب صاحب الثروة من اختلال نفسي وجنوح مسلكي يدفعانه للتكبر والتجبر والاغترار وجنون العظمة وذلك في قوله سبحانه وتعالى: «وَدَخَلَ جَنَّتَهُ وَهُوَ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ قَالَ مَا أَظُنُّ أَن تَبِيدَ

المملكة العربية السعودية والتوازن الدولي

الإسلام .. الطاقة .. السلام

هَـذِهِ أَبَدًا. وَمَـا أَظُنُّ السَّـاعَةَ قَائِمَةً وَلَئِن رُّدِدتُّ إِلَى رَبِّـي لَأَجِدَنَّ خَيْرًا مِّنْهَا مُنقَلَبًا».

وكذلك الأمر بالنسبة إلى الدول. فهناك دول تسـخر مواردهـا وثرواتها وإمكاناتها لخدمـة مواطنيها ورفاه شعوبها. ولمد يد العون والمساعدة للمجتمعات الأخـرى الأكثر احتياجاً. وهنـاك دول تبـدد مواردهـا وثرواتهـا وإمكناتهـا فـي صناعـة أمجـاد شـخصية متوهمة. أو في مغامرات خارجيـة مدمرة. سـعياً وراء مطامع التوسـع والهيمنـة وبسـط النفوذ والوصاية على المجتمعات الأخرى.

وهنـاك أمثلـة واضحـة لأنظمة فـي عالمنا العربـي المعاصـر بادت وانقضـت بعد أن برعـت وتفننت في سـوء توظيف العوائد النفطية. بما ألحـق أبلـغ الضـرر والأذى والظلـم بشعوبها من جهة. وبالدول المجاورة لهـا مـن جهة ثانيـة. وهنـاك أمثلة أخرى لا تقل وضوحـاً لكنها لأنظمة لا تزال قائمة ولا تزال تسـوم شعوبها أصنافـاً عجيبة من العذاب والتنكيل وتبديد المقدرات وإثارة الفتن وكل ما لا ينفع الناس.

أما المملكة العربية السـعودية فسـجلها واضح فـي هـذا المجال وضوح الشـمس فـي رابعـة النهار. فالمـوارد النفطيـة الناضبـة يتـم توظيفها أساسـاً لخدمـة المواطن وحفـظ أمنه وتلبية حاجاته وتحقيق النماء والرفـاه والخير له ولمجتمعه ومسـتقبله. والأولية الأولـى لـكل موازنات المملكة وإنفاقها الحكومي كانت وما زالت تنمية الإنسان العربي السـعودي باعتباره الثروة الحقيقية للبلاد وأساس أي تنمية مستدامة.

وحسـبنا هنا أن نشـير إلى أرقام موازنـة عامنا الحالـي التي تضمنت إنفـاق ٣٠٤ بليـون ريـال. أو ٨١ بليون دولار على قطاعات التعليم والصحة والخدمـات الاجتماعيـة. وهـذه القطاعـات تمثـل ٣٧٪ مـن إجمالي اعتمـادات الموازنـة. بزيـادة سـنوية تبلـغ ١٩٪. وبحجم إنفاق يوازي ٢٦٠٪ من حجمه فـي موازنة عـام ٢٠٠٦م. التي كانـت أول موازنة في عهد خادم الحرمين الشـريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز يحفظه الله.

وحسـبنا هنـا أن نشـير إلـى ما شـهدته هذه الفترة التـي لا تتجاوز سـبعة أعـوام مـن تضاعـف عـدد الجامعـات المحليـة وطلابها الذين قارب عددهم المليون طالب. وشهدت الفترة نفسـها نمواً فلكيـاً في عدد المبتعثيـن والمبتعثات لاسـتكمال تعليمهم العالي في أرقى الجامعات العالميـة. من بضعـة آلاف إلى ١٢٠ ألـف مبتعـث تبلـغ مخصصاتهـم السـنوية ٢١,٦ بليـون ريـال. أو ٥,٨ بلايين دولار.

ومـع أن المملكـة تعد من الدول النامية التـي تشـهد احتياجـات متزايـدة ونمـواً سـكانياً مرتفعاً. إلا أنها تعد الدولة الأولى في العالم من حيث نسبة ما تقدمه من مساعدات

خارجية إلى إجمالي الناتج الوطني. ففي حين أوصت الأمم المتحدة بأن لا تقل ما تقدمه الدول المانحة من مساعدات نسبة (٠,٧)٪ من إجمالي ناتجها الوطني. تجاوزت المساعدات التي تقدمها المملكة العربية السعودية النسبة التي قررتها الأمم المتحدة حيث بلغت (٤٪) من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للمملكة. وهو ما يوازي ضعف النسبة المستهدفة من برنامج الألفية للأمم المتحدة. متجاوزة خلال العقود الثلاثة الماضية (١٠٠) مليار دولار استفاد منها أكثر من (٩٥) دولة في كافة أرجاء العالم دعماً لتحقيق الأهداف التنموية التي تنشدها تلك الدول.

وباعتبار مكانتها الدولية المميزة في سوق الطاقة العالمي. فإن المملكة تأخذ بكل جدية وصدقية مسؤولياتها الدولية في سبيل الحفاظ على الاقتصاد العالمي وتوازن سوق الطاقة. وفي سبيل ذلك تحافظ المملكة على تطوير طاقة إنتاجية فائضة تقارب مليون ونصف المليون برميل من النفط الخام يومياً كما أسلفت. رغم التكاليف الباهظة مالياً المترتبة على ذلك.

- المملكة و التوازن الصناعي

وتلجأ المملكة لاستخدام هذه الطاقة الإنتاجية الفائضة لإعادة التوازن حين يختل المعروض من النفط عالمياً لأسباب طارئة. وهو ما قامت به بالفعل خلال الحرب العراقية الإيرانية. وخلال حرب تحرير الكويت. وخلال التدخل الأمريكي في العراق. كما أن سلوك المملكة القيادي في منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك يشهد لها سعيها الدؤوب إلى الموازنة بين مصالح المنتجين والمستهلكين. وتفضيل استقرار السوق النفطية وتعافي الاقتصاد الدولي على توظيف الاختلالات والأزمات لرفع الأسعار بشكل مبالغ فيه. وقد يقول قائل إن هذا بدوره يحقق مصالح المملكة على المدى البعيد ولا يتعارض معها. وهو بالفعل كذلك. لكن القيم الإسلامية العليا. وكافة القيم الأخلاقية الإنسانية. هي فعلاً محققة للمصالح على المدى البعيد. ودورها الأساسي يكمن في تبصير الناس بأن ما قد يبدو منفعة مؤقتة أو مصلحة مباشرة لن يحقق لهم ما يحققه الاعتدال والتوازن والحكمة وبعد النظر.

- المملكة و السلم العالمي

إن مساهمات المملكة في سبيل توطيد السلم والتوازن عالمياً تتجاوز بكثير ما سردناه من توظيف للعوائد النفطية أو للسياسات

المملكة العربية السعودية والتوازن الدولي

الإسلام .. الطاقة .. السلام

البترولية. ذلك أن ما تتمتع به المملكة من مكانة عربية وإسلامية تجعلها مهوى أفئدة المسلمين. ومن موقع اقتصادي مؤثر يجعلها عضواً فاعلاً في مجموعة العشرين. وفي مجلس محافظي صندوق النقد الدولي. ومن صدقية دولية يعترف بها الخصوم قبل الأصدقاء. كل ذلك يتم توظيفه بشكل دائم ومستمر في سبيل نشر قيم السلام والاعتدال والحوار والسعي في الخير والعمل على تشجيع الحلول السلمية بعيداً عن المغامرات العسكرية والتدخلات في شؤون الآخرين. وحيث لا يمكنني في هذه العجالة إيفاء جميع هذه النقاط حقها من العرض والتحليل. فإنني سأكتفي بالتذكير بحقائق لا يمكن لأي منصف إلا الاعتراف بها.

أولاً: لم يسجل التاريخ طوال عمر المملكة العربية السعودية أنها بادرت إلى العدوان أو استخدمت قدراتها العسكرية إلا في أضيق نطاق من ممارسة حقها المشروع في الدفاع أو صد العدوان عليها. وحتى حينما تعرضت المملكة للعدوان من جماعة مسلحة في بلد مجاور. فإنها اكتفت بصد العدوان والتزمت توجيهات خادم الحرمين الشريفين الواضحة بعدم مطاردة المعتدين داخل بلدهم والتوقف تماماً عند حدود المملكة. وشتان بين هذا السجل وبين من يصفون أنفسهم بالزعماء الملهمين الذين لا يفرغون من شن حرب عدانية إلا ليدخلوا في مغامرات طائشة جديدة.

ثانياً: ليس لدى المملكة طوال عمرها أي مطامع للتوسع خارجياً أو مطامح لبسط نفوذها وهيمنتها أو فرض وصياتها وتدخلاتها على الآخرين. وهل هناك حاجة لمقارنة سياسات المملكة في هذا المجال بسياسات بعض الدول التي لم يسلم من أذاها وتدخلاتها وبثها الفتن والصراعات أحد من أشقائها وجيرانها؟

ثالثاً: كانت المملكة دوماً سباقة إلى تقديم مبادرات السلام ومساعدة الآخرين على حل أزماتهم وصراعاتهم بالوسائل السلمية. كما يشهد على ذلك اتفاق الطائف اللبناني واتفاق الرياض اليمني والوساطات الدبلوماسية العربية والإسلامية والدولية. بما في ذلك مبادرة السلام العربية التي مع الأسف ما زالت إسرائيل ترفضها رغم سخاء المعروض فيها من اعتراف عربي وإسلامي بدولتين تعيشان بأمن وسلام جنباً إلى جنب.

رابعاً: بادرت المملكة إلى محاربة الإرهاب والتطرف ومواجهته أمنياً وفكرياً وعقد قمة إسلامية استثنائية ومؤتمر دولي فريد في سبيل فضح مزاعم الإرهابيين بأنهم ينافحون عن الدين أو يناصرون المظلومين. ولم تتردد المملكة في تجريم الإرهاب ومواجهته وإدانته بكل صراحة ووضوح ليس عبر قياداتها السياسية فحسب بل وأيضاً عبر قياداتها الدينية ممثلة في سماحة المفتي وهيئة كبار العلماء. واعتبرت المملكة أن الطغاة والمجرمين لا يمثلون سوى انحرافهم وليس ما يدعون الانتماء إليه من دين أو مذهب. وشتان بين هذا الموقف وبين من يوظف الإرهابيين لخدمة أغراضه السياسية. أو يناصر الطغاة بحجة اشتراكه معهم في الانتماء الديني أو

القومي أو المذهبي أو الطائفي.

خامساً: لا يكل خادم الحرمين الشريفين يحفظه الله في توظيف مكانته العربية والإسلامية والدولية، ورصيده السياسي الكبير، في سبيل الدعوة إلى الحوار والتسامح والوسطية والاعتدال، والتحذير من التطرف والغلو والتعصب والإقصاء، بعيداً عن الحسابات السياسية الضيقة القائمة على الشعبوية والتحريض والتخندق الطائفي والمذهبي والديني، وهو المبادر لتبني نهج الحوار وطنياً وإسلامياً ودولياً.

فعلى المستوى الوطني أسس مركزاً دائماً للحوار الوطني يجمع كافة أطياف الوطن وتياراته ذكوراً وإناثاً، وعلى المستوى الإسلامي عقد مؤتمرين استثنائيين للقمة الإسلامية في مكة المكرمة في سبيل الدعوة إلى تعميق قيم الوسطية والعدل والبر والتسامح، وعدم تكفير أتباع المذاهب الإسلامية، وتعزيز الحوار بينها.

وعلى الصعيد العالمي بادر يحفظه الله إلى الدعوة للحوار بين أتباع الأديان والثقافات، راعياً لمؤتمر مدريد للحوار، وداعياً للاجتماع رفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الخصوص، ومؤسساً لمركز الملك عبدالله العالمي للحوار في فيينا وهو المركز الذي يضم ممثلين عن أتباع الديانات وذلك لتفعيل دور الأديان الإيجابي في خدمة البشرية جمعاء بعيداً عن التسييس من جهة وعن الخوض في العقائد من جهة ثانية.

سادساً: سواء نظرنا إلى انتماء المملكة العربية السعودية الإسلامي، أو إلى سياستها النفطية، أو إلى توجهاتها الخارجية، أو إلى الترابط الوثيق الذي يجمع ويوحد بين هذه المفردات الثلاثة.. الإسلام والطاقة والسلام، فإن ما تفخر به المملكة وتعتز هو البناء على ثوابت لا تتبدل بتبدل العهود بنى قواعدها ورسم مناهجها مؤسس هذه البلاد الملك عبدالعزيز يرحمه الله منذ ما ينيف على خمسة وسبعين عاماً، لم تبدل المملكة العربية السعودية يوماً في الثوابت، وإن كانت تبدل في الأساليب خطوة بخطوة مع كل منعطف وتحول، وستظل تبلور خطواتها في المستقبل بهدوء، وتدرج على وقع ثورة المعلومات بثبات، وتواكب العصر بمستجداته وتقنياته وابتكاراته وإبداعاته بتمعن وتبصر.

وستظل المملكة العربية السعودية تتجدد، فلا انقطاع ولا توقف، بل تواصل واتصال وسباق إلى الأمام، مرة ببطء المتروي، ومرة بسرعة الواثق، لكنها تصل في نهاية المطاف وستصل دائماً إن شاء الله.